المرأة العراقية في دائرة الرقم المظلم

علاء محمد رحيم

جامعة بغداد

alamhmd216@gmail.com

ملخص

تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين مفهوم الرقم المظلم في الإحصاء وربطه بتفاقم مشكلات المرأة في وقتي الحرب أو السلم إذ أن عدم دقة الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالنساء المتضررات في المجتمع يجعل الدولة غير قادرة على تحديد أولويات العمل مثل توزيع الموارد والخدمات وفقا لاحتياجاتهنّ.

وفيما يتعلق بنتائج الدراسة، فقد توصلت الى عدم توفر إحصائيات رسمية دقيقة تبيّن حجم المشكلات التي تعاني منها المرأة وإلى ضعف الحلول الرسمية في هذا الجانب، كما أن وقوع المرأة العراقية في دائرة الرقم المظلملا يعود على عاتق الدولة فقط وإنما يقع على عاتق المجتمع والمرأةكونهما لا يسمحان في أغلب الأحيان إعطاء الحقائق المتعلقة بمشكلاتها للجهات الرسمية، غير أن الفجوه بين الرقم والواقع أخذ بالانحسار بفضل تطور وسائل الإحصاء والتقدم التكنلوجي ووسائل الاعلام.

الكلمات المفتاحية: المرأة العراقية، الإحصائيات دائرة، الرقم المظلم، العنف ضد المرأة، مشكلات المرأة.

Absract

The study aims to illustrate the relation between the concept of dark figure in static and link it with exacerbate the social, spiritual, health and economic problems in war and peace period then discuss the affection of these on social policy making that related with their issues, also determine the priorities for action in order to solve them, which has positive implications for reducing the effort, money and time that not had been made to solve these interrelated problems. It also seeks to reveal the relation between the inaccurate statistics and data that related with affected women and shortcoming of the State in distributing the resources, services and available assistance according to their needs.

The current study depends on conductive, analysis and comparison methods in discussing the problem by depending on statistics or available formal and informal data; and compares it with daily life that Iraqi woman has lived.

Key words: Iraqi women, Statistics, Circle, Dark figure, Violence against women, Women's Problems.

مقدمة

مفهوم الرقم المظلم مفهوم قديم حديث، اقترن دائما بمفهوم الجرائم في المجتمعات وخصوصا في تلك التي تشهد حروبا وإبادات جماعية، سواء في العصور القديمة أو الوسيطة أو الحديثة، حيث ظلت أرقام الضحايا غير معروفة ولا تعكس الواقع الحقيقي، كنتيجة حتمية لعاملين رئيسيين:

يتمثل الأول في التعتيم المقصود (من قبل الدولة أو الجهات المعادية)، والسبب الثاني هو التعتيم غير المقصود (ضعف الوسائل الاعلامية والإحصائية الدقيقة).

إن التطورات العلمية التي تشهدها المجتمعات اليوم جعلت من الأرقام والإحصائيات واحدة من أهم المؤشرات التي تعتمدها الدول لقياس أي ظاهرة اجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات، وهي مقياس مهم يرجع له أغلب الباحثين والمختصين للتعبير عن الظاهرة المدروسة، ومدى انتشارها وخطورتها وأبعادها المستقبلية علىالمجتمع المدروس، وتُعد من أهم المؤشرات التي تساعد الباحثين في تتبع سبب انتشار الظاهرة أو المشكلة وتاريخها وتكرارها ووقت حدوثها ومكانها؛ ومن ثم يجعل عملية التكهن بمستقبلها وعلاجها أسهل على المدى القريب أو البعيد، مثل ظاهرة الجريمة والانحراف والقتل والعنف أو الطلاق التي ازدادت اليوم بشكل كبير.

وقد ساعد التطور التكنلوجي في مختلف وسائل الاتصالات كالأنترنت والحاسوب في ظهور دراسات إحصائية وميدانية وإعلامية أسهمت في تقليصالفارق الحاصل بين الأرقام والواقع الحقيقي خصوصا في الدول المتقدمة.

ولما كانت المرأة عنصرا مهما في المجتمع وعليها يقف تقدم المجتمع أو تراجعه،فإن قياس نجاح الأخير يعتمد على قياس مؤشرات تقدم المرأة وما أحرزته من انجازات سواء على الصعيد الفردي أوالمجتمعي، ويتم ذلك من خلال قياس الأرقام باعتبارها مؤشرات صحة المرأة وعملها وتعليمها وتمكينها، الخ... حيث يمكنمن خلالها أن ندرك مدى التقدم أو التراجع الحاصل في وضع المرأة، وما هي الأسباب التي تحول دون تقدمها.

إذن، فإن توفر تلك الأرقام والإحصائيات الدقيقة تعد نقطة دالة ومهمة للكشف عن ما تعانية النساء من إخفاقات أو مشكلات العنف والطلاق والترمل والقتل وغسل العار والمرض والعوق الجسدي والنفسي وما إلى ذلك... وإن أي نقص في تلك الأرقام والإحصائيات، يعني إخفاق في معرفة المشكلة ومدى خطورتها إلى حد كبير وأي المشكلات تتطلب الأولوية في العلاج، وبالتالي ستنعكس تلك النتائج سلباً على رسم السياسة الاجتماعية للدولة في هذا الشأن ويجعلها أكثر تخبطا، مما يزيد الأمر تعقيدا وتراجعاً لتحقيق الاهداف المرجوه.

المبحث الأول:عناصر الدراسة

1- مشكلة الدراسة

أكد عالم الاجتماع الفرنسي (لوبون، 1956، ص 403-408) بأن العرب قد احترموا المرأة أكثر من أي أمه ظهرت، وأن الأوربيين أخذوا عن العرب مبادئ الفروسية واحترام المرأة وأن

الإسلام هو الذي رفع المرأة من الدرك الأسفل الذي كانت فيه وليست النصرانية خلافا للاعتقاد الشائع.

فإذا كان الإسلام قد رفع قدر المرأة ومكانتها، فما الأسباب التي أحطت من قدرها وأعادها إلى الدرك الأسفل؟

إن الأسباب تعود في الحقيقة إلى تراكم السلبيات التي تركها الاحتلال على المشرق الإسلامي، لمدة تقارب الثمانية قرون حيث برزت هنا الروح القبلية والعشائرية من جديد كما انغرست طبائع الغازين السلبية على المجتمع فكانت نتيجة ذلك الولاء للأعراف والتقاليد والعادات على حساب العلم والتعاليم الإسلامية الحقيقية.

وإلى يومنا هذا نجد أن المرأة العربية وخصوصا العراقية تعاني من مختلف المشكلات والسبب يعود–في اعتقادنا– إلى التخبط الواضح في وضع أولويات العمل عند رسم السياسات الاجتماعية لمشكلاتها، بالمقابل نجد أن الدول الغربية تمكنت –في وقت يسير– من حل أغلب مشكلاتها وترسيخحقوقها بالرغم من أن تلك الدول خرجت منهكة من حربين عالميتين (الأولى 1914، الثانية 1939).

على سبيل المثال عملت منظمات عدة كمنظمة الصحة العالمية ومنظمات حقوق الانسان ومنظمات مناهضة العنف ضد المرأة وغيرها من المنظمات المعنية بتمكين المرأة بالإعتماد على مؤشرات لقياس مدى تقدم المرأة وتراجعها في مختلف مجالات الحياة. ومن أهم تلك المقاييسالدخل، الصحة والتعليم، إضافة الى مؤشرات أخريكالفقر، البطالة أو العنف. وقد أسهمت تلك المؤشرات في علاج مشكلات المرأة الغربية في حين فشلت المجتمعات العربية في هذا الصدد.

قياسا على ما تقدم فإن أهمية دراسة المرأة وتحديد مشكلاتها يعد ركن اساسي في تمكينها وتمكين المجتمع وتراجعها يعني تراجع المجتمع، وهذا أقل ما يمكن فعله تثمينا لتضحياتها كأم وزوجة وأرملة وأخت وبنت.

إن تراجع حقوق المرأة العراقية يأتي من سببين هما الحروب والأزمات التي تعرض لها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث سُجل ما يقارب المليونان و450 الفبين يتيم وأرملة من الواقع حسب ما تؤكدها تقارير وزارة التخطيط) و(وزارة التخطيط العراقية، 2016، ص ص 7-8)، متناسين الأبعاد النفسية والاقتصادية التي يتركها الترمل واليتم على المرأة، أما وزارة الهجرة فقد أكدت في اخر إحصائياتها لسنة 2013 أن 821451 من مجموع الكلي للسكان هم نازحين

(وزارة الهجرة العراقية، 2013، ص 1) دون ذكرها لعدد النساء المعيلات من المهجرين إذ أن أغلب الأسر المهجرة تعيلها نساء؛ إضافة الى تزايد نسب قتل النساء وتعرضهن للتحرش والاغتصاب بسبب انعدام الأمن حيث لا توجد أي إحصائيات تذكر بهذا الشان. أما العنف الأسري ضد المرأة العراقية فقد تزايد بشكل ملفت للنظر حيث بلغ نسبة 23% (منظمة العفو الدولية، 2008، ص 18).

أما السبب الآخر في تراجع حقوق المرأة فيعود إلى فشلالسياسات الاجتماعية التي رسمتهاالدولة للتخفيف من معانات أغلب النساء العراقيات، وهذا انعكاس واضح لعدم دقة الإحصائيات وندرتها والأرقام التي تحدد حجم المشكلة.

وبناء على ما تقدم فقد وضعتنا الدراسة الحالية أمام مجموعة من التساؤلات أهمها:

- لماذا تهمش المرأة العراقية إحصائياً؟
- ما خطورة وقوع المرأة العراقية في دائرة الرقم المظلم وانعكاس ذلك علىحقوقها؟
- ما هي أهم السبل العلمية الكفيلة لتجاوز مشكلات المرأة العراقية المتعلقة بالإحصائيات والأرقام؟

2-أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه، حيث يُعدّ إضافة نظرية في مجال علم الاجتماع الجنائي والخدمة الاجتماعية كونه يسلط الضوء على العلاقة بين التدوين الاحصائي لبعض قضايا المرأة وواقعهاوانعكاس ذلك على حل مشكلاتها، كما أنه يعد من الدراسات التقويمية لانه يحدد أهم نقاط الضعف التي يقع بها صانعي القرار ومنفذي البرامج والمشروعات عند تنفيذ سياستهم الإصلاحية المتعلقة بمشكلات المرأة العراقية.

كما يمكن أن تفسر لنا الدراسة أسباب تقدم الغرب مقارنة بالدول العربية في ما يتعلق بالعدالة وبناء قدرات الإنسان وإتقان العمل وحترام الوقت واحترام حقوق الإنسان والسبب يعود من وجهة نظرنا الى ركون الأول إلى القياس والتقصي والبحث العلمي الدقيق لمختلف المجالات الحياتية.

3-أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى التالي :

- التعريف بالقصد من مفهوم المرأة في دائرة الرقم المظلم.

- أن تحديد مواطن الخلل في الإحصائيات والأرقام سوف يحدد أهم الإشكاليات التي تواجه السياسة الاجتماعية في تمكين المرأة العراقية.
- تشخيص وتقييم أهم التحديات التي تواجة المرأة العراقية خلال الحروب مع مستوى المعالجات الفعلية المقدمة لها.

4- التعريف بالمفاهيم والمصطلحات

- **الإحصائيات**: هي الطرق العلمية المستخدمة في الدراسات العلمية والاجتماعية، كما أنها أكثر ملائمة للدراسات المتصلة بالظاهرة الإجرامية سواء من حيث حجمها أو حركتها أو مقارنتها زمانيا ومكانيا (محمد، 2007، ص ص 37-38).
- **المرأة العراقية**: المرأة العراقية تحمل مفهوماً أخلاقياً وإسلامياً وعشائرياً للقيم النبيلة والأصيلة للمجتمع العراقي، كما أنها تمثل رمزاً للشرف والعفة ليس في المجتمع العراقي فحسب بل في العالم الاسلامي (دينا وآخرون، 2008، ص 38)، والمرأة العراقية هي طرف فاعل ومكون أساسي في المجتمع العراقي فهي الزوجة وألام والأخت والبنت بالنسبة للرجل، كما أنها كيانه الاجتماعي والنفسي، وليس فقط رقما ديمغرافياً مكملا بالنسبة له (الهاشمي وآخرون، 2008، ص 85).
- **الدائرة**: هي الحدود المفترضة للمشكلة المدروسة.
- **الرقم المظلم**: يعرف الرقم المظلم بأنه المساحة أو الهامش الواقع بين التدوين الإحصائي (المدون في دوائر الدولة الرسمية) والواقع الاجتماعي للظاهرة المدروسة (جيل فيريول، 2011، ص 44).

ويستخدم هذا المفهوم كثيرا في علم الإجرام، إذ يشير إلى وجود الفارق الكبير بين حجم الإجرام الحقيقيي والإجرام المثبت رسميا، ويعرف على أنه الرقم الذي يصعب تحديده، والمعرّض للزيادة وليس النقصان (عوض، 1980، ص ص 66-67) و(إجلال ومحمد، 1983، ص57).

وهناك من يطلق عليه تسمية الرقم الخفي (Dark Figure) وهو مصطلح يتداوله المختصون بعلم إحصائيات الجريمة ويشمل الجرائم الغير مبلغ عنها أو التي لا تصل الى الشرطة (الزيادي، 2015، ص 119)، كما يمكن أن نعرفه بأنه التناقض الواضح بين حجم الظاهرة الحقيقي وحجمها المثبت رسمياً.

أما المفهوم الإجرائي للرقم المظلم فيقصد به كافة الأرقام والبيانات والإحصائيات المسجلة سواء الرسمية والمحلية والدولية والأكاديمية التي تتعلق بقضايا المرأة في المجتمع (حول العنف، القتل بدافع الشرف أوالقتل العادي، الطلاق، التهجير، الصحة، الانتحار، الترمل، اليتم، العوق) والتي لا تعبر عن الواقع تعبيراً دقيقاً ولا تعطي الحجم الحقيقي والدقيق للقضايا التي تمس المرأة، فيبقي

حجم معاناتها في حدود الظل والذي هو أكبر بكثير من حجمها المثبت إحصائيا، وهذا ينعكس على زيادة تهميشها في المجتمع.

المبحث الثاني :إحصائيات المرأة العراقية في دائرة الرقم المظلم

1- العنف الأسري ضد المرأة

تتعرض النساء في شتى بقاع العالم الى العنف بمختلف صورة وألوانه بغض النظر عن وضعها (الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والسياسي)، وهذا ما تثبته أرقام وإحصائيات المنظمات الدولية، حيث تشير دراسة الألسكو إلى أن 56% من النساء في سوريا تعرضنّ إلى العنف من قبل أسرهنّ حسب دراسة أجريت في العام 2005، وأن 22% من النساء المصريات تعرضن للضرب من قبل أزواجهن، وفي لبنان تعرضت 35% من مجموع 1415 امرأة الى العنف الأسري.

وفي الاردن ازدادت حالات قتل النساء بدافع الشرف حيث قتلت 130 امرأة، وتعرضت 2694 لحوادث العنف والاعتداء الجنسي (الإسكو، 2013، ص 2)، وأن واحدة من بين ثلاثة نساء في العالم تتعرض الى العنف، وأن 35% من النساء حول العالم يعشن حالات من العنف الجسدي، وأن 2.5 مليوني امراةونصف المليون تتعرض للعنف من قبل أزواجهن أو أبائهن (مكتب الأمم المتحدة في العراق، 2015، ص 6).

وفي الوقت الذي تجد فيه أغلب الدول المتقدمة من حيث مؤشرات تمكين المرأة قاعدة بيانات رئيسة ودقيقة فيما يتعلق بقضايا المرأة، نجد أغلب تلك الإحصائيات في مجتمعاتنا الفقيرة وأحيانا تكون معدومة، وهو ما يشكل فجوه جديده من حيث البياناتبين دول الشمال ودول الجنوب.

ان أهم البيانات التي يمكن إعتمادها حول قضايا المرأة الحيوية كالعنف، والفقر، في العراق هي تلك البيانات التي تصدرها وزارة التخطيط والتي اعتمدت فيها انتقاء معلوماتهاومعظم الدراسات التي أجريت هي دراسات وصفية اعتمدت على المسح بالعينة، وفي الوقت الذي تغطي فيه الدراسات حول العنف في العالم قضايا متنوعة وواسعة إلا ان الدراسات في العراق ما زالت تدور حول تحديد مستوى العنف وأنواعه وأشكاله وأسبابه وتداعياته.وجلها تركزعلى فئة النساء دون الرجال وعلما لعنفالذي يحصل داخل الأسرة، مما خلق فجوة معرفية حول هذه الظاهرة.

وهناك ثلاثة مصادر أساسية يستقي منها الباحث البيانات الأساسية حول قضايا المرأة في العراق وخصوصا فيما يتعلق بالعنف ضدها، وهي:

– المسوحات التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء.

– الرسائل والأطاريح الجامعية التي اعتمدت كلها على الاستبيانات بطريقة العينة وليس المسح الشامل.
– تقاريرمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية التي اهتمت بهذه الظاهرة.
– تقارير أعدتها وزارة الداخلية حول تطور أشكال العنف ضد المرأة خلال السنوات الماضية (وزارة التخطيط وصندوق الامم المتحدة للإسكان في العراق، 2016، ص 17).
– بيانات وزارة التخطيط المعتمدة على بيانات وزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة المرأة سابقا.

إن تلك البيانات لا يمكن الركون إليها دائما في قياس الظاهرة وأبعادها لأسباب مهمة: كونها لا تعكس الأرقام الحقيقية للعنف الواقع على المرأة في العراق، ولأن اغلبها تركز على نوع واحد من العنف وهو العنف الأسري وتتجاهل الانواع الاخرى من العنف كالتحرش الجنسي والاغتصاب والإتجار بالنساء...، يضاف إلى ذلك عدم الوضوح فيما يتعلقبالتباين في أشكال العنف وأنواعة بين الريف والحضر.

ونجد كذلك أن أغلب المسوحات التي قامت بها أغلب المنظمات المعنية بالمرأة والتي تذكرها البيانات الرسمية لوزارة التخطيط وخصوصا المنظمات الدولية كانت في منطقة كوردستان، حيث ترتفع ظواهر ختان الإناث والقتل غسلاً للعاروظاهرة انتحارالنساء وإحراقهن، وهذا لا يعطي الرقم الحقيقي لظاهرة العنف في العراق خصوصاً أن هنالك اختلاف واضح بين طبيعة المجتمع الكردي عن المجتمع العربي في بعض القضايا التي تتعلق بالعنف.

في حين تشير بيانات وزارة التخطيط العراقية أن نسبة العنف الذي تتعرض له المرأة 23% من النساء المتزوجات بالفئة العمرية 15-45 للعنف سواء كان نفسياً أوجسدياً أو لفظاً و10% للعنف الجنسي و40% للسيطرة والتحكم من قبل أزواجهن، كما أشارت النتائج إلى انخفاض واضح في نسبة انتشار العنف الجسدي بشكل لا يعكس واقع هذه الظاهرة بنسبة 5% (وزارة التخطيط وصندوق الامم المتحدة للإسكان في العراق، 2016، ص 10).

إن المشكلة في هذه الدراسات رغم تحديدها لأرقام العنف التي تتعرض لها أغلب النساء العراقيات وخصوصا العنف الأسري والمجتمعي، إلا أنها لا تمثل الواقع الحقيقي لمستويات العنف الممارس ضد المرأة، إذ نجد هنالك فجوة واضحة بينالإحصائيات المعلنه والواقع، وهذا ما يتعارض مع الواقع خصوصا وأن مجتمعنا يعاني من اضطرابات بنائية انعكست على الأسرة بسبب النزاعات

والعنف المسلح والعمليات الإرهابية ودخول تكنلوجيا المعلومات، جميعها أسهمت في زيادة وتيرة العنف ضد المرأة.

ومما يعظم حجم المشكلة: الأعراف والتقاليد الاجتماعية الطاغية على المجتمع العراقي الذي يعتم كل ما يتعلق بالمرأة والجرائم التي تتعرض لها، لاسيما جرائم الشرف، فضلا عن حرص الدولة نفسها على التعتيم في بعض القضايا التي تمس أجهزتها، لكونها هي المقصرة أو المشتركة في هذه الجرائم كما حدث مع بعض السجينات والمعتقلات في السجون العراقية، كما أن العلاجات للنساء المعنفات لا ترقي للمستوى المطلوب أو بالمعنى الأدق مفقوده، حيث لا تتوفر الخدمات الحكومية في هذا الشأن (الإسكو، 2013، ص 4).

2- العنف ضد المرأة العراقية في النزاعات المسلحة

يمارس العنف ضد المرأة في مختلف الأوضاع والأزمنة، وإذا كان العنف ضد المرأة في زمن السلم يأخذ شكله الفردي في أغلب الأوقات، ويُمارس من قَبِل الزوج أو الأخ أو أسرة الزوج، فإن صور العنف ضد المرأة في زمن النزاعات يكون أشد وطأة وأكثر عنفاً وأخطر نتائج عليها، كما يُمارس في أغلب الأوقات بشكل جماعي وعشوائي (بالقتل، الاعتقال، الاستغلال الجنسي، الاتجار بالنساء والتهجير ألقسري وغيرها) جميعها أشكال من العنف الممارس ضد المرأة، وفي الوقت نفسه يعكس حجم الضرر الواقع على المرأة بسبب جنسها في زمن النزاع أو ما بعد النزاع، وعلى الرغم من اختلاف أشكال العنف وصوره ضد المرأة، إلاّ أن الرجل يبقى مصدر العنف إلا في حالات قليلة تكون المرأة هي الأخرى مصدر لذلك العنف (إحسان، 2008، ص 109).

يصعب تحديد بيانات دقيقة حول حجم العنف الموجه ضد المرأة (القتل تحديداً)، بالرغم من الجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية والدولية والمحلية في سعيها الجاد إلى وضع أرقام حول حجم الضرر الواقع على المرأة في زمن النزاع نظراً لحساسية الوضع أثناء النزاع، ولأغراض سياسية وعسكرية وأمنية لا يتم الإفصاح عن تلك البيانات.

ومع ذلك فان البيانات الحديثة التي تؤكدها أغلب الدراسات، والتي أجريت في أغلب الدول التي شهدت النزاعات (مثل العراق، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان) تشير إلى أن لكل حالة وفاة في صفوف المقاتلين تقابلها تسع إلى عشر حالة وفاة بين المدنيين. علما أن نسبة الوفيات غير المباشرة (الأهداف المدنية) إلى المباشرة (أهداف عسكرية) تختلف باختلاف طبيعة النزاع وحدته (Machel .G, 2010, p 1)، وهي لا تعكس الأرقام الحقيقية. وإنما تعكس جزء من الصورة لما تتعرض له المرأة من الظلم والتهميش والعنف داخل المجتمع.

كثيراً ما تكون المرأة هي الضحية غير المباشرة في النزاع الخارجي أما في النزاعات المسلحة الداخلية مثل ما يحدث في العراق وسوريا وغيرها من الدول تكون هدفا سهلاً ومباشراً أحياناً لتحقيق الانتصار من قبل الخصم؛ فقد يتعرضنّ للسبي والقتل والاغتصاب والتهجير، ومن ثم تكون هي ضحية لنزاعات مسلحة ليست طرفاً فيها. في حرب إيران والعراق مثلا، ذكرت البيانات الرسمية للدولة العراقية في حينها أن عدد الشهداء من المدنيين فيما بين (1980-1988) بلغ عددهم 1094 منهم 100 امرأة و158 طفلا، و836 من الشيوخ (فنر، 1998، ص 93).

لا يعول كثيرا على التقديرات السابقة، وذلك لسببين: الأول، أنها أرقام قليلة لا تمت للواقع بأي صلة، لأسباب سياسية وعسكرية وأمنية، والسبب الآخر أنه لا يخفى أن انعكاسات الحرب في عدد القتلى من النساء لا يتوقف على التأثير المباشر للنزاع المسلح،بل يتعدى ذلك إلى الأضرار الصحية التي تنتجها النزاعات على المدى البعيد، والتي تكون اشد فتكاً في النساء والأطفال من النزاع نفسه.

وهذا ما حصل فعلاً بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد العام 1991، وهذا ما يجعل النساء في دائرة الرقم المظلم مرة أخرى. والسبب يعود إلى أن مقارنه الأرقام التي تعلن عنها الحكومة العراقية في حينها لا تتماثل مع الإحصائيات التي تنشرها التقارير الدولية حول عدد القتلى في نفس الفترة (1980-1988)، إذ تذكر البيانات الدولية أن عدد المدنيين الذي سقطوا قتلى ومن ضمنهم النساء والأطفال نحو 15.000 شخص (Ford & Salvage, 2002, p 6).

وفي حرب الخليج الثانية، فقد بلغ العدد الإجمالي للقتلى للعام 1991، وحسب الإحصائيات الدولية ما بين 142.000-206.000 شخصا بينهم نساء وأطفال (Ford & Salvage, 2002, pp 5-6)، كما أدت النزاعات الداخلية (المليشيات المسلحة والإرهاب) وما سبقه من احتلال في العام 2003، إلى ممارسة أبشع صور العنف ضد المرأة في تاريخ العراق الحديث، إذ تسبب الاحتلال والإرهاب في تعريض النساء لخسائر جسيمة ليس في أنفسهن فحسب، بل في أطفالهن وأزواجهن.

كما حدث في حالات القتل الجماعي فيبعض مدن العراق (مدينة الرمادي، الموصل، تكريت، بغداد وكربلاء)، وفي الوقت الذي تؤكد فيه قوات الاحتلال على أن معظم الضحايا هم رجال في سن القتال تُبيّن التقارير الموثقة أن الكثير من ضحايا العمليات العسكرية هم من

المدنيين غير المقاتلين، إذ ورد في تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق فيما بين 2005-2014 ما يلي:

لم تكن الأمم المتحدة قادرة على تحديد هوية ضحايا الهجمات العسكرية لكن التقارير الواردة من منظمات المجتمع المدني والمصادر الطبية وجهات أخرى أكدت التعرف على نساء وأطفال بين الضحايا (Human righst, 2005).

أن التدقيق العلمي للأرقام التي تعلن عنها الدولة مع نسب العنف المقدمة من قبل المنظمات الدولية يكشف جزءاً من الحقائق والأرقام المخفية، لذا نعمد كمختصين إلى المقارنة بين ما يتم الإعلان عنه رسميا من الدولة وبين ما يعلن عنه من المنظمات الغير رسمية والدولية وبين دراسة الوقائع اليومية والتي يتم نشرها بالصحف والأخبار اليومية الموثقة في حينها. وعليه فالمهمة ليست سهلة بل تتطلب جهداً كبيراً ومتابعة دقيقة؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، تذكر وزارة التخطيط أن نسبة الإناث إلى الذكور بلغت 49%، في سنوات 2006-2009 (وزارة التخطيط العراقية 2007، ص 46) و(وزارة التخطيط العراقية، 2009، ص 11).

ولم تنشر بعد ذلك إحصائيات جديدة عن النوع الاجتماعي في الفترة (2010-2016)، ولا زالت الوزارة تعتمد في تخطيطها على تلك البيانات الشكلية. إن استقرار نسبة النوع الإجمالي بين السكان 49% يخفي حقيقة التباين الحاد بين عدد الذكور والإناث في عمر الزواج والملاحظ في أرض الواقع خصوصاً بعد مغادرة الشباب الذكور العراق بأعداد كبيرة، فضلا عمن استشهدوا في المعارك ضد داعش.وقد يفسر هذا الاختلال في توازن الفئات العمرية تفشي ظاهرة العنوسة مثلا، كما يشكل تهديدا لهرم السكان مستقبلا.

3- الاغتصاب والاتجار بالنساء

تعد الجرائم المتعلقة بالشرف من المحرمات خصوصا في المجتمعات العربية والشرقية عموما، لذلك فهي من أكثر القضايا التي تمتاز بالعتمة والضبابية في الإحصائيات الرسمية للدولة.

وعلى الرغم من وجود إحصائيات رسمية تؤكد زيادة هذه الظاهرة في العراق وسوريا، إلا أن جلها مستقاة من مناطق كردستان العراق وإن قسماً كبيراً من هذه الحالات يبلغ الأهل عنها بأنها حالات انتحار.

أما فيما يتعلق بقضايا مثل الاغتصاب والاتجار بالبشر التي ازدادت في مجتمعنا العراقي، فلا توجد إلى الآن أي أرقام أو حقائق وإحصائيات دقيقة حول الظاهرة رغم تأكيد اغلب الدراسات

الأكاديمية والتقارير المحلية عن تزايد هذه المشكلة بشكل خطير بعد العام 2003، إذ تشير تقارير منظمة الصحة العالمية للفترة الممتدة (2006-2007) إلى انتشار حالات الاعتداء على النساء (العنف الجسدي)، فقد بلغ نسبة عالية في العراق وصلت إلى 22.7% في وسط وجنوب العراق، في حين كانت نسبته 10.9% في كردستان العراق (منظمة العفو الدولية، 2008، ص 18).

ولم يكن الإرهاب بعيداً عن كل حالات القتل والاغتصاب التي تعرضت لها النساء في كل مكان من العراق إذ تعرضت العديد من النساء للتهديد باستهدافهن أو قتلهن ما لم يلتزمن بالزي الإسلامي الصارم (منظمة العفو الدولية، 2008، ص 18) ، وفعلا تم قتل العديد من النساء وتم نحرهن بأبشع صور العنف على يد عصابات مسلحة. بعد أشهر قليلة من الاحتلال بلغنّ 42 امرأة (منظمة العفو الدولية، 2008، ص 13-14).

وتعرضت النساء العراقيات غير المسلمات من اليزيديات والمسيحيات إلى القتل والاغتصاب على يد داعش حيث تم سبيهن من بين أسرهن واغتصابهن وجعل بعضهن جواري وتم قتل الأخريات اللائي رفضن الانسياق لرغبات هذه الفئة الضالة، كما أن تزايد الانفلات الأمني شجع العديد من المنحرفين والمجرمين على القيام بالاعتداء على النساء واغتصابهن، ومن ثم قتلهن ولا توجد إلى الآن أرقاما توثق الواقع المأساوي.

وفي تقرير عن صحة الأسرة في العراق، سجّلت البيانات ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة وفيات النساء بعد العام 2003، وقد تصاعدت من 3.17 من كل ألف من السكان تقريباً قبل الاحتلال إلى 6.01 من كل ألف بعد الاحتلال، دون الخوض في أسباب الوفيات وأنواعها، ويشير التقرير أيضا إلى تضاعف عدد الوفيات من النساء نتيجة العنف عشر مرات عما كانت عليه قبل العام 2003، إذ ارتفعت من 0.1‰ إلى 1.09‰ امرأة بعد الاحتلال مستثنين من ذلك حالة كردستان العراق (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009، ص ص 170-171).

وعلى الرغم من تلك البيانات التي تبين ارتفاع عدد النساء اللائي يُقتلن جراء النزاعات المسلحة، إلاّ أن الإحصائيات الدقيقة لا زالت غير متوفرة حول عدد النساء المقتولات في الثلاثين عاما الماضية. ونفس الوضع بالنسبة للوفيات بسبب ظروف التهجير (ومعاناتهن من الجوع والعطش للنجاة من دائرة النزاع) كما حدث في محافظة الأنبار وكركوك والموصل، الأمر الذي دفع بالعديد منهن إلى الانتحار مع أطفالهن بعد أن ضاقت بهن سبل العيش الكريم.

كل ذلك يعزز أوجه التمييز الذي تتعرض له المرأة العراقية التي عانت آثار الحرب مدة ليست بالقصيرة، ومن ثَمّ كان من الأولى على الحكومات السابقة واللاحقة –على أقل تقدير– تقدير حجم الضرر الواقع عليها بالأرقام والبيانات والإحصائيات الدقيقة.

4-المرأة العراقية والنزوح

تعرضت النساء العراقيات منذ العام 1980-2016 إلى واحدة من أخطر أنواع التهجير في العالم سواء الداخلية والخارجية، بسبب النزاعات المسلحة وما أعقبها من دمار وتشريد وقتل وسبي على يد عصابات داعش الإرهابية كان حصيلتها نزوح الملايين من الأسر.

ويتبين من تصنيف جميعا للاجئين العراقيين في المنطقة على أساس الجنس: أن قرابة 53% هم من الذكور و47% من الإناث مع استثناء ملحوظ في لبنان، فقد ارتفع متوسط حجم الملفات على مدى العام 2007، نظراً إلى إقدام عائلات بأكملها–وليس أفراد– على التسجيل فقط، وتأتي نسبة 20% من طلبات التسجيل العائلية من النساء أساساً (هاربر، 2008، ص 62).

في حين تذكر وزارة الهجرة العراقية أن عدد المهجرين بلغ عددهم ثلاثة ملايين وأن عدد الأسر المهجرة من الأنبار بلغ سبعة آلاف أسرة، كما يذكر التقرير أعداد النازحين في كل محافظة من محافظات العراق وعدد العائدين منهم وجميع البيانات هي قائمة على التقديرات بين عدد السكان لكل محافظة إلى عدد النازحين ومن ثم تستخرج النسبة المئوية،وهذه التقديرات هي أرقام لا تعكس إلا جزءاً من الحقيقة(وزارة الهجرة العراقية، 2013،ص ص1-3).

إن إغفال أرقام النساء المهجرات والنازحات يضيف عنف آخر إلى معاناتها حيث يُعدّ التهجير هو اكبر صدمات النزاعات المسلحة من حيث الشعور بالاقتلاع، وفقدان المجال الحيوي المطمئن والمألوف، وهو المسكن، والوقوع في عالم غريب يفتقر إلى أبسط مقومات الحياة العادية فقد تتعرض النساء إلى الابتزاز والعنف والاغتصاب كونهن يعشن في بيئة تحفها المخاطر من كل الأشكال ليس من قبل داعش فحسب بل حتى من قبل المنظمات واللجان التي تشرف على تقديم المساعدات، وكثير من التقارير الدولية (منظمة العفو الدولية، 2004).

وقبالة هذه الأرقام المذهلة لعدد النازحين والمشردين تبقى أرقام النساء وحجم معاناتهم مجهولة في البيانات المحلية، وتعاني المرأة خلال الهجرة أضراراً صحية ونفسية واجتماعية كبيرة، مما ينعكس سلبا على دورها كأم ومربية وعنصر فعال في المجتمع لذا فان رصد أعداد النازحات والمهجرات وتعرف على مشكلاتهن يعطي الأولوية في تحديد احتياجاتهن وفقا للنوع ومن ثم حديد

احتياجاتهن من الخدمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي ينعكس بالإيجابية عليها وعلى أسرتها أولا، وعلى بناء المجتمع والنهوض به بعد مرحلة ما بعد داعش ثانيا.

5-المرأة والصحة النفسية والانجابية

تعاني أغلب النساء في العراق من أوضاع صحية غير جيدة وخدمات متدنية نتيجة سوء الخدمات الصحية بسبب الحروب التي عاشها العراق طوال الثلاثة عقود والنصف الماضية، حيث إن خطورتها تنعكس على الواقع الصحي للمرأة من جانبين أساسيين: الأول، يكون انعكاسه مباشراً على الواقع الصحي للمرأة، وذلك من خلال أشكال العنف المختلفة: (كالقتل، والجروح، والحروق والتشوهات الخلقية، والإعاقة الجسدية الدائمة) نتيجة للأضرار المباشرة للأسلحة المختلفة التي تستخدم أثناء النزاع المسلح (القصف الجوي لأغلب المنازل، وإلإطلاق العشوائي للعيارت النارية،والعمليات الإرهابية، وتفخيخ السيارات) جميعها ذات تأثير مباشر في صحة المرأة.

من جانب آخر تظهر الانعكاسات غير المباشرة على الواقع الصحي للمرأة عن طريق تدمير أغلب المرافق الخدمية من ماء، كهرباء، صرف صحي، تلوث البيئة وعدم توفر الغذاء والدواءكنتيجة لتحويل أغلب موارد المجتمع إلى التسلح وانتشار الفساد، وغالباً ما يكون ذلك على حساب الرعاية الصحية عموماً وصحة المرأة خصوصاً، إذ يتم تقليص الرعاية الصحية ومكاسب الأمومة ورعاية الطفولة وتعليم الأطفال والفتيات ونبذها جانباً وعدّها من القضايا الثانوية بالمقارنة مع الأمن القومي.

ورغم كل تلك المعطيات التي تبين المخاطر الصحية التي تواجه المرأة العراقية؛ غير إن بيانات دقيقة عن النوع غير متوفرة بشكل كامل ويشوب الكثير منها الغموض وتحديداً فيما يتعلق بعدد القتلى من النساء أثناء النزاع وعدد الإعاقات والتشوهات التي أصابت الفتيات، كما أن اغلب البيانات التي تصرح بها الوزارة هي بيانات وإحصائيات ناقصة.

على سبيل المثال: تذكر البيانات الصادرة عن وزارة الصحة أن عدد الأمهات اللائي يتوفين أثناء الولادة يبلغ 300 حالة لكل 100.000 ولادة حية مقابل أربع حالات في الكويت، كما أن نسبة وفيات الرضع في العراق لكل 1000 ولادة حية بلغت 35 وفي الكويت 9 حالات (وزارة التخطيط العراقية 2010، ص 419)، إن عدد وفيات الأمهات في العراق في العام 1990، بلغ نسبة 32.1%، ثم ارتفع ليصل بشكل خطير إلى 67.9% في العام 1999. وفي تقرير آخر تمت الإشارة إلى تزايد عدد النساء اللائي يتوفين عند الولادة إلى ثلاثة أضعاف عما كانت عليه سابقاً أي قبل الحصار (Gardam and Charles, 2002, p 125).

هذه الإحصائيات يمكن اعتمادها لأنها تعطي تصوراً واضحاً كونها تقارن بين الدول التي تشهد الحروب والدول المستقرة امنياً واقتصادياً غير أنها تخفي أو تهمل ذكر الأسباب التي أدت إلى تلك الوفاة سواء كانت نتيجة مباشرة للنزاعات المسلحة أم لسوء الخدمات الصحية ،كما تغفل اغلب تقاريرها الى ذكر النوع الاجتماعي. رغم أن اغلب التقارير الدولية تؤكد زيادة وفاة النساء تعود الى الاستخدام الغير شرعي للأسلحة الكيماوية والى التلوث البيئي حيث أنّ متابعة جادة للوضع الصحي في العراق تجعلنا نتلمس إشكاليات كثيرة تعيق تحقيق حماية المرأة صحياً، وربما تُسبب أضراراً جينية تؤثر في الأجيال القادمة، وهذا ما حدث فعلاً إذ تذكر أحد التقارير الصادرة عن منظمة رعاية الطفولة على لسان مُعدّة التقرير كاثرين فورد :

لقد امتلأت المستشفيات العراقية بحالات صحية غريبة (أكثرها تشخيصاً موت الأجنة، وتشوه الولادات، وضمور المخ، وتوقف النمو عند الأطفال، وبعض الأمراض السرطانية)، حيث يعاني أكثر من 25% من أطفال العراق هذه الإمراض، وأن 65% من أطفال البصرة يعانون من هذه العلل (Ford & Salvage, 2002, p 6).

أما الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط، والتي تشير إلى أنه من بين الإمراض التي أصبحت شائعة لدى أغلب النساء في العراق بسبب ظروف النزاع القاسية تكمن في الأمراض المتصلة بارتفاع ضغط الدم وكذلك مرض السكري إذ بلغت نسبته 22.1%، أما مرض القلب فقد زادت نسبته لدى النساء عنه بين الرجال، إذ بلغ 12.9% في حين بلغ عند الرجال 11.1% (الإسكو، 2009، ص 32).

وهذه النسب تُعدّ مرتفعة مقارنة بالدول المجاورة، ولم يذكر التقرير معدل طول الحياة بالنسبة للنساء في حين تم تحديد معدل طول الحياة للذكور إلى 58.2 عاما سنة 2006، بعد أن كان 65 عاما سنة 1987 وأن ذلك يعود إلى تدني الواقع الصحي والتغذي (وزارة التخطيط العراقية، 2009، ص 125)، وهو أقل من الدول المجاورة إذ بلغ في الكويت 77.3 سنة والأردن 71.9 سنة، وسوريا 73.6 سنة (الإسكو، 2009، ص ص 33-35).

كما أبرزت إحصائيات جديدة الزيادة المضطردة في عدد حالات السرطان لدى النساء والمسجلة لدى وزارة الصحة العراقية الأعوام 1998-2004، في حين سُجلت 4259 حالة في العام 1998 وسُجلت 6995 حالة في العام 2004، وبزيادة قدرها 64.24% عن العام 1998، وعند دراسة حالات السرطان يُلاحظ أن نسبة الإصابة بسرطان الثدي احتلت المرتبة الأولى في جميع السنوات بنسبة تصل إلى 30% (الإسكو، 2009، ص ص 33-35).

كما أن مرض (اللوكيميا) سجل ارتفاعاً ملحوظا؛ ففي العام 1998، كانت الإصابة لا تتجاوز 5.3% من مجمل الإصابات المسجلة، في حين ارتفعت النسبة إلى 8.5% في مجمل حالات السرطان المسجلة بزيادة مقدارها 41.5% في العام 2004،كما يتبين من الجدول التالي:

جدول (1): إحصائيات حالات السرطان بين النساء العراقيات

السنة	الحالات المسجلة للسرطانات	نسبة سرطان الثدي	نسبة اللوكيميا	نسبة عنق الرحم	اخرى
1998	4259,00	28,90	5,30	3,10	62,70
2000	5512,00	31,30	5,50	2,90	60,30
2002	7021,00	32,60	4,30	2,60	60,50
2004	6995,00	29,10	8,50	2,20	60,30

المصدر: الإسكو (2009)، المرأة والرجل في العراق، قضايا وإحصاءات، الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع وزارة التخطيط، العراق، ص 32.

يضاف إلى ما سبق ارتفاع معدلات الإجهاض المتكررة التي وصلت نسبتها إلى 27.6% (وزارة التخطيط العراقية، 2010، ص 444-445) بسبب الاضطرابات النفسية وسوء التغذية وقلة العناية الصحية وفقر الدم وغيرها من الأمراض، كما رصدت حالات مرض الإيدز في العراق للعامين 2005-2006، وفي الوقت الذي تذكر فيه مصادر وزارة الصحية العراقية أن تسع حالات من النساء مصابات بالمرض، وأن حالتين سُجلتا بين الذكور (الإسكو، 2009، ص 35) تؤكد دراسة أخرى أن عدد الأشخاص المتعايشين مع الإيدز في العراق وتحديداً في بغداد بلغ 1000 حالة (جامعة الدول العربية، 2010، ص 71)، وعلى الرغم من قلة العدد، إلاّ انه يعد مؤشراً على ظهور هذا المرض بين العراقيين في وقت كان العراق قبل العام 2003، يعد من البلدان الخالية منه تماماً.

إن قراءة سريعة للأرقام والإحصائيات التي نشرتها وزارة التخطيط ووزارة الصحة عن الوضع الصحي للنساء في العراق، يعكس مدى أهمية تلك الإحصائيات بالنسبة للباحثين والمعنيين بشؤون المرأة كونها تظهر وتحدد مؤشرات الخطر الصحي على المرأة، فأغلب النتائج تشير إلى تراجع الوضع الصحي للمرأة العراقية خصوصا وقت الحروب، وهذا يسهل عملية تحديد الخطط الكفيلة لحماية المرأة من النزاعات ويسهم في رسم السياسات التي تخدم الواقع الصحي للمرأة.

خاتمة: النتائج والتوصيات

أ– النتائج

لكي يتسنى خدمة الأهداف المسطرة لهذه الدراسة وجب علينا عرض أهم نتائجها:

1. كشفت الدراسة أن هنالك تغاضي غير مقصود عن حقيقة ما تتعرض له النساء والفتيات من كل أشكال العنف في العراق وهذا ما خلق حالة من الضبابية لأن أغلب الأرقام والإحصائيات الرسمية التي يتم ذكرها وتدوينها هي شكلية من ثم لا يوجد أي معالجات حقيقية لهذه المشكلات على أرض الواقع.

2. تظهر الدراسة أن نسب العنف ضد المرأة العراقية ازدادت في مجتمعنا فضلاً عن تهميشها وفقرها إحصائيا وبالتالي وقوعها في دائرة الرقم المظلم، خصوصاً في الإحصائيات الرسمية للدولة في حين نعيش اليوم في عصر الأرقام.

3. إن وقوع الإحصائيات المتعلقة بالمرأة في دائرة الرقم المظلم لا يقع على عاتق الدولة فقط، وإنما يقع على عاتق المجتمع المدني والنساء أيضاً لأنهما لا يسمحان في أغلب الأحيان بكشفها من خلال الإدلاء بها وتوثيقها عند مؤسسات الدولة الرقابية والجهات الرسمية، لاسيما إذا ما تعلق الأمر بالعنف الزوجي أو الشرف مما يعزز بقاء الأرقام المتعلقة بالمرأة في دائرة التخمين.

4. أغلب الإحصائيات التي تناولت معاناة المرأة العراقية هي أرقام تم تدوينها من قبل منظمات دولية ومحلية غير رسمية وعند مقارنتها مع الإحصائيات الرسمية تجد الأخيرة قليلة أو معدومة (حالات الاعتقالات والقتل والتهجير)، ويعطي هذا التباين تصوراً مشوشاً وغير دقيق عن واقع النساء مما يعقّد من عملية تحديد المخاطر وبالتالي ينعكس سلباً في إيجاد الحلول المناسبة لها؛ كما يسبب هدراً للوقت والجهد والمال.

5. كانت مجمل الإحصائيات تركز على عدد الأرامل اللائي فقدن مُعيلهن دون الاهتمام بالظروف التي أدت إلى ذلك.

6. من نتائج الدراسة أن التقصير الملاحظ في السياسات التي تعتمدها الدولة لحل المشكلات المتعلقة بقضايا المرأة يفسر بقلة المعطيات الصحيحة والدقيقة والحال أنها تستقي كافة

البيانات من وزارة التخطيط باعتبارها الجهة الرئيسية الموجهة لأولويات البرامج في كل الميادين.

7. أكدت الدراسة أن من أهم الأسباب التي تعيق حل مشكلات المرأة العراقية هو عدم دقة الأرقام والبيانات في أغلب مشكلاتها. فعلى سبيل المثال، نسجل أن الدولة قد خصصت أموالا كثيرة من ميزانيتها للأسر النازحة (بسبب العمليات الإرهابية) تضاف إليها المساعدات الدولية غير أن الواقع أغلب تلك الإعانات والمساعدات لم يتم توزيعها على كافة المهجرين وأن قسما كبيراً من هذه الأموال سرق بسبب الفساد المستشري في بعض مؤسسات الدولة.

ب– التوصيات

إن حل أيّ مشكلة يتطلب جهودا علمية مشتركة متساندة ومنسقة بشكل موضوعي يسمح بمواجهة تلك المعضلات والتقليل من أثارها؛ وعليه نقترح الأتي:

1. أن انعدام الثقة بين الفرد ومؤسسات الدولة قد يؤثر في امتناع الضحايا من الإبلاغ عن تلك الجرائم، على سبيل المثال جرائم الشرف والتحرش الجنسي، وجرائم الإجهاض... وجميعها قضايا لا يسمح المجتمع للمرأة بالبوح أو التصريح بها أمام السلطات الرسمية، وهي ظاهرة عامة في كل المجتمعات، مع تفاوت درجات التكتم خوفا من التبعات الوخيمة، وبالتالي نحن بحاجة ماسة إلى طرق جديدة للبحث عن تلك الحقائق بشكل علمي مدروس قائم على البحث والتقصي المتخصص والاستنتاج باعتبارها أنسب أداة لقياس مشكلات المرأة وخصوصا العنف وهذا مفضل لدى النساء لأنه يمتاز بالسرية والسلامة.

2. كما لابد من أن يكون هنالك جهداً توعوياً أكاديمياً وإعلامياً ومؤسساتياً وقانونياً يسهم في نشر (ثقافة الرقم) وأهميته في إظهار الحقائق والمشكلات وعلاجها، من خلال الاستفادة من تجارب الدول السبّاقة في هذا المجال.

3. تحديد واضح للمفهوم العنف الذي تتعرض له المرأة وأنواعه في المراكز الرسمية والمسئولة عن تسجيل تلك القضايا؛ ويكون التدوين وفقا لمتغيرات العمر والحالة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ومتغيرات أخرى، توضع من قبل خبراء ومتخصصين في هذا المجال، لتكون قاعدة بيانات منظمة وموثوقة يمكن الرجوع إليها دائما.

4. إشراك منظمات المجتمع المدني من منظمات وجمعيات وهيئات والمراكز المعنية بقضايا المرأة وحقوقها في تزويد الجهات الرسمية بالأرقام والبيانات التي تخص مشكلات المرأة ومقارنتها بالبيانات الرسمية لتفادي النقص أو الخلل في المعلومات.

5. إنشاء مراكز خاصة يمكن أن نسميها (مراكز الخدمة الاجتماعية) موزعة في مختلف المحافظات لاستقبال الشكاوي والتبليغات التي تتعلق بالمرأة والعنف، تكون تحت إشراف كادر نسوي متخصص يشمل أخصائيات الخدمة الاجتماعية والإرشاد التربوي لدراسة الحالة وتشخيصها ووضع الحلول التي تتوافق مع كل حالة من الحالات.

6. تفعيل دور القوانين التي تتعلق بحماية المرأة من العنف المجتمعي بشكل يسمح لها بالإبلاغ عن مشكلاتها دون تردد أو خوف ليضمن سلامتها من التعرض للعنف مره ثانية ويساعد في تحديد حجم المشكلة.

7. الاستفادة من التقنيات الحديثة وبرامج الحاسوب في تدوين الأرقام المتعلقة بالعنف من خلال إنشاء مركز أو صفحة على الانترنت تسمح بتقديم الشكاوي إلكترونيا وفقا لاستمارة معدة لهذا الغرض مسبقا.

8. الدعوة إلى مضاعفة الجهود بين المؤسسات الحكومية في جمع وتنسيق وتحسين المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالمرأة ومشكلاتها باستخدام الوسائل الإحصائية الحديثة وفرزها حسب الزمان والمكان والفئة العمرية ونوع المشكلة حيث يمكن أن تمثل قاعدة بيانات.

قائمة المراجع

1. إجلال ثروت، ومحمد زكي، (1983)، علم الإجرام والعقاب، القاهرة: الدار الجامعية.
2. إحسان محمد الحسن، (2008)، العنف والإرهاب: دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي، عمان: دار وائل للنشر.
3. الإسكو، (2013)، مكافحة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية جهود متعددة القطاعات، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك.
4. الإسكو (2009)، المرأة والرجل في العراق، قضايا وإحصاءات، الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع وزارة التخطيط، العراق.
5. تقرير التنمية الإنسانية العربية (2009)، العنف في العراق.
6. جامعة الدول العربية (2010)، التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية وأثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها.

7. جيل فيريول، (2011)، معجم مصطلحات علم الاجتماع، (ترجمة: أنسام محمد الأسعد) بيروت: دار ومكتبة الهلال.
8. الحرب على العراق (2007)، يوميات –وثائق – تقارير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
9. دينا حاج أحمد، وآخرون، (2008)، المرأة العراقية في زمن التحولات :صور وشهادات، بغداد: كتاب الحوار المتمدن.
10. الزيادي حسن علوي، (2015)، جغرافية الجريمة مبادئ وأسس، دمشق.
11. عوض محمد، (1980)، مبادئ علم الإجرام، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.
12. فنر زين حسن، (1998)، القانون الدولي الإنساني وتطبيقاته في النزاع المسلح العراقي –الإيراني، بغداد: دار الشئون الثقافية.
13. لوبون غوستاف، (1956)، حضارة العرب، (زعيتر عادل، المترجمون) القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
14. محمد شلال حبيب، (2007)، أصول علم الإجرام، القاهرة: العاتك لصناعة الكتاب.
15. مكتب الأمم المتحدة في العراق (2015)، العنف ضد المرأة، العراق: منشورات الأمم المتحدة.
16. منظمة العفو الدولية (2008)، العراق أزمة اللاجئين العراقيين: بين الكلام المعسول والواقع المر ، منظمة العفو الدولية، رقم الوثيقة، MDE، 2008/011/14.
17. منظمة العفو الدولية (2004)، نفوس محطمة: الجرائم المرتكبة ضد المرأة أثناء الصراعات المسلحة، من مطبوعات منظمة العفو الدولية، وثيقة دولية، رقم ACT/ 77/075/2004.
18. منظمة العفو الدولية (2008)، بين المجازر واليأس العراق بعد خمسة سنوات، الأمانة الدولية، المملكة المتحدة.
19. ناجي خولة وآخرون، عن وزارة الصحة، دائرة الوقاية الصحية، التقرير المعمق لمسح وفيات الأطفال في العراق، (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التخطيط العراقية، 2004).
20. هاربر اندرو (2008)، اللاجئون العراقيون، بين الرفض والقبول، (مجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد خاص بالعراق.
21. الهاشمي حميد وآخرون، (2008)، المرأة والظلم الاجتماعي في مجتمعنا، بغداد: كتاب الحوار المتمدن.
22. وزارة التخطيط العراقية (2007)، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية.
23. وزارة التخطيط العراقية (2009)، الجهاز المركزي للإحصاء، استخدام الوقت في إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق مسح الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للأسر، جمهورية العراق.
24. وزارة التخطيط العراقية (2009)، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014).
25. وزارة التخطيط العراقية (2010)، مواجهة الفقر في العراق، تقرير تحليلي حول الظروف لسياسة الحد من الفقر، ج 1، (اللجنة الفنية الدائمة بالتعاون مع البنك الدولي، العراق.

26. وزارة التخطيط العراقية وصندوق الأمم المتحدة للإسكان في العراق، (2016)، العنف ضد المرأة في العراق، بغداد.
27. وزارة التخطيط العراقية، (2016)، عدد الأرامل والأيتام في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق،
28. وزارة الهجرة العراقية، (2013)، التقرير الفصلي الثاني الخاص بفئات عناية وزارة الهجرة العراقية، قسم الإحصاء وبنك المعلومات شعبة التحليل الإحصائي، دائرة المعلومات والبحث، العراق.
29. Ford Catherin, & Salvage Jane, *Collateral Damage The Health and Environmental Costs of War on Iraq*, (London, 12/November, 2002).
30. Human Rights, *Un Assistance Mission for Iraq* (UNAMI) 1 September-October 2005.
31. Machel .G .*The impact of armed conflict on children a critical review of progress made and obstacles encountered see Henri kurdal are women the main victims of armed conflict* PRIO, July- August 2010.
32. United Nations (Children's Fund) (UNICEF) A report issued in October, 1996.